- **المستقبل – الاربعاء 05.07.2017**
  - فرعية الأشغال تدرس اقتراح دعم الشفافية في قطاع النفط

التفاصيل:

فرعية الأشغال تدرس اقتراح دعم الشفافية في قطاع النفط

عقدت اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الأشغال العامة والمكلفة درس ومناقشة اقتراح قانون دعم الشفافية في قطاع النفط، جلسة في المجلس النيابي برئاسة النائب جوزف معلوف وحضور كل من ممثل وزارة العدل القاضي نبال محيو، وعن هيئة قطاع البترول غابي دعبول ووليد نصر.

- **وطنية – الاربعاء 05.07.2017**
  - انخفاض سعر البنزين 300 ليرة والغاز 200 ليرة

التفاصيل:

انخفاض سعر البنزين 300 ليرة والغاز 200 ليرة

وطنية - انخفض اليوم سعر صفيحة البنزين 95 و98 اوكتان 300 ليرة لبنانية، وتراجع سعر صفيحة الديزل اويل 100 ليرة لبنانية والمازوت الاحمر وقارورة الغاز 200 ليرة لبنانية.
جاء ذلك في قرارات أصدرها وزير الطاقة والمياه سيزار ابي خليل، حدد بموجبها الحد الاعلى لاسعار مبيع المشتقات النفطية في الاسواق اللبنانية التي اصبحت على الشكل التالي :

-بنزين 98 اوكتان 22300 ليرة لبنانية .
-بنزين 95 اوكتان 21700 ليرة لبنانية .
-ديزل اويل للمركبات 13300 ليرة لبنانية .
-مازوت احمر 13100 ليرة لبنانية .
-قارورة غاز زنة عشرة كيلوغرامات 12500 ليرة لبنانية .
-قارورة غاز زنة 12,5 كيلوغراما لم تسعر.

ومن المتوقع ان تشهد هذه الاسعارانخفاضا الاسبوع المقبل، بعد ان وصل سعر برميل النفط الخام البرنت الاميركي اليوم الى 47,87 دولارا اميركيا .

- **الديار – الاربعاء 05.07.2017**
  - قطر لن تقطع الغاز عن أي دولة وستزيد انتاجها..

التفاصيل:

قطر لن تقطع الغاز عن أي دولة وستزيد انتاجها..
أعلنت قطر، أكبر مصدر عالمي للغاز الطبيعي المسال، الثلاثاء عزمها زيادة انتاجها من الغاز بنسبة 30% فيما تتعرض هذه الدولة لضغوط اقتصادية من الدول المجاورة لها.
وأعلن الرئيس التنفيذي للشركة العامة الضخمة سعد الكعبي أن قطر تنوي انتاج مئة مليون طن من الغاز الطبيعي في السنة بحلول 2024، خلال مؤتمر صحافي عقده في الدوحة.
وأكد الكعبي ان قطر لن تقطع الغاز عن أي دولة.

- **الشرق الاوسط – الاربعاء 05.07.2017**
  - اتفاق «أوبك» قد لا يفشل لكنه سيواجه تحديات كثيرة هيكل الأسعار وارتفاع الإنتاج أبرز العقبات
  - قطر تخطط لزيادة إنتاج الغاز في خضم المقاطعة العربية
  - »جنرال إلكتريك» تؤسس لزيادة الإنتاج في قطاع النفط والغاز السعودي استكملت صفقة الدمج مع «بيكر هيوز» لخفض التكاليف والمخاطر
  - هل تترك «أوبك» شركات النفط الصخري تحفر قبورها؟ بقاء الأسعار في حدود 45 إلى 55 دولاراً يجعل الإنتاج مرناً جداً

التفاصيل:

اتفاق «أوبك» قد لا يفشل لكنه سيواجه تحديات كثيرة هيكل الأسعار وارتفاع الإنتاج أبرز العقبات
لا يزال هناك انقسام بين المحللين حول مدى نجاح الاتفاق المنعقد بين أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجين آخرين من خارج المنظمة تقودهم روسيا العام الماضي على خفض الإنتاج 8.1 مليون برميل يوميا لتقليص تخمة مخزونات الخام ودعم الأسعار .على فشل الاتفاق، فيما يعتبر البعض هذا الأمر دليل على نجاح الاتفاق فالمهم أن تنخفض فهناك من يعتبر بقاء المخزونات عالية حتى الآن وانخفاضها ببطء دليلاً المخزونات حتى لو ببطء .لكن أهم معيار لقياس نجاح الاتفاق حتى الآن هو أسعار النفط فعقود خام برنت على سبيل المثال هبطت بنحو 9 دولارات بين 23 مايو (أيار) و21 يونيو (حزيران) لتصل إلى 45 دولار وعادت في الأيام القليلة الماضية إلى التحسن ووصلت بالأمس إلى مستويات 49 دولاراً ولكنها لا تزال أقل مما ترجوه جميع الدول الداخلة في الاتفاق .ويتوقع وزير الطاقة السعودي خالد الفالح ووزراء آخرون مثل وزير النفط الكويتي عصام المرزوق أو حتى وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك أن تتحسن أسعار النفط في الربع الثالث من العام الحالي مع ارتفاع الطلب ووضوح تأثير تمديد اتفاق التخفيض على المخزونات والسوق .وهناك مؤشرات على تحسن الالتزام بالاتفاق من قبل بعض الدول وليس كل الدول بطبيعة الحال، كما أن بيانات تتبع الناقلات تظهر أن الصادرات تنخفض تارة من بعض الدول وترتفع تارة ولكن في المجمل فإن صادرات دول أوبك كاملة انخفضت في يونيو بنحو 300 إلى 400 ألف

برميل يومياً. وهذه كمية جيدة لدعم الأسعار في يوليو)تموز) ولكن ليست كافية لتخفيض المخزونات بشكل كبير خاصة أن إنتاج المنظمة في ارتفاع .وقد ينجح الاتفاق كما يتوقع الوزراء له ولكن هذا الأمر قد يأخذ وقتاً أكثر من المتوقع، ولا تزال نسبة نجاح الاتفاق ليست مضمونة مائة في المائة نظراً لوجود تحديات كثيرة أمامه وفيما يلي أبرزها :من الكونتانغو، حيث إن بقاء *هيكل أسعار النفط: إن أحد أبرز التحديات للاتفاق هو تحويل هيكل أسعار النفط لبرنت وغرب تكساس إلى وضعية الباكورديشين بدل من الكونتانغو، حيث إن بقاء أسعار النفط في الكونتانغو معناها أن أسعار عقود النفط اليوم أقل من المستقبل وهو ما يشجع على تخزين النفط. ويرى مصرف بانك أوف أميركا أن أسعار برنت قد لا تتحول إلى الباكورديشين إلا في صيف العام المقبل وهذا تحد كبير لنجاح اتفاق أوبك .لكن بالنسبة لدول مثل السعودية والكويت والعراق فإن وضعية أسعار نفط دبي لا تقل أهمية عن التحدي الذي يواجه أسعار برنت، فغالبية صادرات النفط من هذه الدول تتجه إلى آسيا وليس إلى أوروبا وأميركا وفي آسيا يتم الاعتماد على خام دبي لتسعير النفوط المقبلة من الشرق الأوسط .وعقود دبي حالياً ليست في وضعية الباكورديشين وتحولت إلى الكونتانغو وزاد الأخير في يونيو ليصل إلى 60 سنتاً مقابل 44 سنتاً في مايو بحسب بيانات بلاتس، وهو ما سيجعل السعودية تخفض أسعارها الشهرية لزبائنها والتي ستصدر خلال أيام وقد تعطيهم الدول الأخرى تخفيضات أكثر لأن النفط الذي يتم شحنه في يوليو سيصل إلى العملاء في أغسطس (آب) وحينها ستكون الأسعار أعلى ولهذا حتى لا يتأثروا ستضطر السعودية إلى تخفيض أسعار نفطها إلى آسيا * .ارتفاع إنتاج أوبك: أظهر أكثر من مسح أجرته جهات مثل وكالة «بلومبيرغ» و«رويترز» وشركات مثل جي بي سي وبيرا وغيرها أن إنتاج أوبك في شهر يونيو ارتفع عن مايو، مع ارتفاع إنتاج ليبيا ونيجيريا. وتتفاوت الزيادات في تقديرات هذه الوكالات من 50 ألفاً إلى أكثر من 300 ألف برميل يومياً .ولا يزال إنتاج ليبيا في ارتفاع مستمر، حيث وصل الإنتاج اليومي حالياً إلى أكثر من مليون برميل وهو أعلى مستوى له في 4 سنوات. وكان من المتوقع أن تصل ليبيا إلى هذا الرقم بنهاية العام إلا أنها تمكنت من الوصول إليه مبكراً جداً .وسبق وأن أوضح وزير الطاقة السعودي خالد الفالح الشهر الماضي في حوار مع «الشرق الأوسط» أن الزيادة من ليبيا ونيجيريا في حدود 500 ألف برميل تم أخذها في الحسبان عندما تم عقد اتفاق أوبك في الجزائر في العام الماضي. لكن ليبيا زادت إنتاجها بنحو 500 ألف برميل في شهر واحد تقريباً كما زادت نيجيريا إنتاجها بنحو مائتي ألف برميل في يونيو عن مايو. وإذا ما استمرت الزيادة من نيجيريا وليبيا في الصعود فسوف يصعب هذا من توازن السوق نظراً لأن الإنتاج من دول أخرى خارج أوبك في زيادة .وإمدادات النفط الإضافية من نيجيريا وليبيا المعفاتين من خفض الإنتاج بسبب تضرر إمداداتهما من الصراع تعني أن إنتاج دول أوبك الثلاث عشرة المشاركة من الأصل في الاتفاق ارتفع أكثر فوق المستوى المستهدف .ولا تستطيع أوبك أن تتخذ قراراً حيال ليبيا ونيجيريا حتى اجتماعها الوزاري المقبل في نوفمبر (تشرين الثاني). وحتى في ذلك الحين سيبقى السؤال الصعب هو من سيقوم بالتخفيض حتى تدخل ليبيا ونيجيريا وما هي حجم التخفيضات المطلوبة منهما وهل سيتمثلان لها أم سيطالبان بحصة أكبر .ويضاف ذلك التعافي من ليبيا ونيجيريا إلى التحدي الذي تواجهه الجهود التي تقودها أوبك لدعم السوق جراء استمرار تخمة المخزونات. وإذا استمر التعافي قد تتزايد الدعوات داخل أوبك لإشراك البلدين المعفيين في اتفاق خفض الإنتاج وهو ما يعني احتمالية إجتماع استثنائي لأوبك قبل نوفمبر * .عدم رضاء بعض الدول: على السطح قد يبدو كل شيء هادئاً ولكن هناك الكثير من الدول غير الراضية عن تمديد الاتفاق حتى مارس (آذار) المقبل في مقدمتها العراق وكازاخستان. وبذل وزير الطاقة السعودي جهداً كبيراً لإقناعهما بالالتزام وقبوله .وعبر وزير النفط العراقي جبار اللعيبي أمس خلال مناسبة في لندن أن بلاده لها الحق في الوصول بإنتاجها النفطي إلى مستوى يتناسب مع احتياطياتها من الخام. وأنه لم يكن من المفروض أن يتم طلب أي تخفيض من العراق ولكن العراق امتثل. والعراق ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بعد السعودية. وبموجب الاتفاق وافق العراق على تقليص الإنتاج بمقدار 210 آلاف برميل يوميا .وفي ظل هذا السخط سيكون من الصعب

الطلب من العراق وغيرها زيادة حجم التخفيضات إذا ما تطلب السوق ذلك كما أنه سيكون من الصعب الطلب منهم تمديده إلى ما بعد مارس المقبل.

قطر تخطط لزيادة إنتاج الغاز في خضم المقاطعة العربية

قال الرئيس التنفيذي لـ«قطر للبترول» سعد الكعبي، أمس الثلاثاء، إن قطر تخطط لزيادة إنتاج الغاز من حقل الشمال لرفع إنتاج البلاد من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 30 في المائة، ليصل حجم الإنتاج إلى 100 مليون طن سنوياً من مستواه الحالي عند 77 مليون طن. ورغم إشارته إلى أن بلاده ستسعى لإيجاد شركاء أجانب لتنمية الإنتاج، لم يكن هناك شريك أجنبي راغب في العمل معنا فيمكننا العمل وحدنا»، في إشارة إلى تزايد احتمالية إحجام الشركات الدولية عن التحمس للعمل في قطر، في قال: «إنْ خضم المقاطعة من 4 دول عربية .وقال الكعبي، خلال مؤتمر صحافي في الدوحة، إنه جرى الإعلان في أبريل (نيسان) الماضي عن النية لتطوير مشروع جديد للغاز في القطاع الجنوبي من حقل الشمال يمكن استهداف تصدير إنتاجه. وأضاف أنه حالما يكتمل المشروع في غضون خمس إلى سبع سنوات من الآن، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع إنتاج قطر إلى نحو ستة ملايين برميل من المكافئ النفطي يوميا .وقال الكعبي إن مشروع زيادة الإنتاج سيتم بالتعاون مع شركات دولية. ويأتي هذا الإعلان في وقت تواجه فيه قطر تحديات اقتصادية كبرى عقب قرار المقاطعة العربية الرباعية من السعودية والإمارات ومصر والبحرين، ما قد يؤدي إلى تراجع كثير من الشركات الدولية عن المخاطرة في الوقت الحالي، بينما تترقب الأوساط الدولية ما سيسفر عنه اجتماع وزراء خارجية الدول الأربع اليوم في القاهرة من نتائج عقب انتهاء مهلة منحت للدوحة من أجل الموافقة على قائمة التزامات .وأوضح الكعبي أنه «في حال لم تكن هناك شركات مستعدة للعمل معنا، فسنصل إلى هدف المائة مليون طن»، في إشارة إلى أن قطر ستمضي وحدها في زيادة الإنتاج. كما » :البعض يقول بعدم أحقيتنا في قطر لوقف ضخ الغاز للإمارات... ونقول إن لدينا كل لمح الكعبي إلى مسألة تدفق الغاز القطري إلى الإمارات عبر مشروع الدولفين، قائلاً تخذ من قبل الدولة .«الحق في وقفه... وإذا ما جرى تصعيد في الوضع تجاه قطر، فالقرار سيكون سيادياً، وسيُ وكانت «قطر للبترول» أعلنت في أبريل الماضي عن عزمها زيادة الإنتاج بنسبة 10 في المائة في القطاع الجنوبي من حقل الشمال، أكبر حقل للغاز في العالم، والذي تتشاركه مع إيران، في خطوة تعيد إطلاق المشاريع في الحقل لأول مرة منذ 12 عاما. وذلك بعد أن جمدت الدوحة مشاريع التطوير في حقل الشمال بانتظار اكتمال الدراسات حول أثر زيادة الإنتاج على المدى الطويل .ويأتي الإعلان القطري عن خطط زيادة الإنتاج غداة توقيع إيران عقداً بقيمة 8.4 مليارات دولار مع تحالف شركات بقيادة توتال الفرنسية، وهو ما يعده كثير من المراقبين نوعا من المغامرة المحفوفة بالمخاطر في ظل التوجه الدولي لتشديد العقوبات على إيران مجدداً. وبموجب المشروع الذي يمتد لعشرين عاما، فإن تحالف الشركات سيستثمر ملياري دولار في تطوير المرحلة 11 من حقل بارس الجنوبي في إيران.

»جنرال إلكتريك» تؤسس لزيادة الإنتاج في قطاع النفط والغاز السعودي استكملت صفقة الدمج مع «بيكر هيوز» لخفض التكاليف والمخاطر

كشفت «جنرال إلكتريك» عن خطتها الجديدة لتأسيس مرحلة جديدة، تستهدف زيادة الإنتاجية وتوسعة استخدام الحلول الرقمية بقطاع النفط والغاز في السعودية، في حين أعلنت شركة «بيكر هيوز»، التابعة لها والمدرجة في بورصة نيويورك، أمس، عن استكمال الصفقة المتعلقة بالدمج بين

وحدة أعمال النفط والغاز بين الشركتين، التي من شأنها التوسع وزيادة الإنتاجية الاقتصادية في المملكة .وقال رامي قاسم، رئيس شركة «بيكر هيوز» التابعة لـ«جنرال إلكتريك» بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا والهند لـ«الشرق الأوسط»: «تتمتع الشركة الجديدة بجميع المقومات التي من شأنها مساعدة السعودية في تعزيز الإنتاجية وخفض التكاليف والمخاطر. ونحن على ثقة بأن قدراتنا الواسعة ستشكل رافدا قويا للخطط التنموية في المملكة العربية السعودية، بما ينسجم مع (رؤية السعودية 2030 (الرامية إلى تحقيق التنوع الاقتصادي والصناعي .«وأضاف قاسم أن «(جنرال إلكتريك) تجد نفسها في السعودية في شتى القطاعات الرئيسية وفي مقدمتها النفط والغاز، وهذه الروابط العريقة ستزداد قوة من خلال (بيكر ا من التنقيب، ومرورا بالاستخراج والتكرير، هيوز) التابعة لها والتي ستزود عملاءها في المملكة، وفي أكثر من 120 دولة في العالم، بحيث تغطي كامل خدمات القطاع، بدءً بالنقل والتوزيع .«وانتهاءً وقال إن «ذلك، سيتيح للسعودية، الاستفادة من المعدات والتقنيات الرقمية والخدمات التي تعزز كفاءة الأعمال، وتضمن أعلى مستويات الإنتاجية والربحية، التي تنسجم مع برامجها التي تشتمل عليها (الرؤية 2030)».
وتستكمل شركتا «بيكر هيوز» و«جنرال إلكتريك»، وفق قاسم، عملية الاندماج التي تؤسس لأول شركة متكاملة من نوعها لكل مراحل عمليات النفط والغاز، لتوفير الأولى والوحيدة من نوعها من حيث مقومات استثنائية لتعزيز الإنتاجية وخفض التكاليف وتقديم ابتكارات عالمية المستوى للعملاء، مشيرا إلى أن الشركة الجديدة تعدّ العمليات المتكاملة التي تجمع بين أفضل المعدات والخدمات والحلول الرقمية في القطاع لتغطي جميع مراحل العمليات في قطاع النفط والغاز .ولفت إلى أن الشركة الجديدة ستساعد في الحصول على الهيدروكربونات ونقلها وتكريرها بكفاءة وإنتاجية وأمان أكبر، بالتزامن مع خفض البصمة البيئية للعمليات، والحد من تكلفة الإنتاج للبرميل، بالتركيز على تقديم حلول متكاملة تغطي مجمل سلسلة القيمة في أنشطة النفط والغاز .وتركز المساهمة في محفظة العمليات هذه على تمكين» BHGE» من إيجاد موارد جديدة للقيمة، إضافة إلى تحسين الإنتاجية واقتصاديات المشروع عبر عروض متكاملة للمعدات والخدمات، فضلا عن الجمع بين المقومات المادية والرقمية لزيادة مستوى الموثوقية ومدة التشغيل والبرمجيات السحابية والمنهجيات الصناعية المتطورة وحلول المصنع الذكي .عرف بـ(التغيير المزعزع) السمة الجديدة السائدة من جهته، قال لورينزو سيمونيلي، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة «بيكر هيوز» التابعة لـ«جنرال إلكتريك»: «لقد أصبح ما يُ في قطاع النفط والغاز. وقمنا بتأسيس BHGE))لمواجهة مختلف التقلبات، إضافة إلى تعزيز ذكاء العمليات وتوفير الطاقة لأعداد أكبر من الناس، عبر محفظة تتميز عما هو متاح في القطاع تغطي جميع مراحل سلسلة القيمة، وتساعد عملاءنا في رفع الإنتاجية بالتزامن مع خفض التكاليف والمخاطر .«وأضاف سيمونيلي: «تمتلك BHGE))التقنيات والخبرات المعمقة وحماس الشركات الناشئة، لإبراز مكامن القوة التي تتمتع بها الشركة الجديدة. وينصب تركيزنا على دمج وحدات أعمالنا بسرعة وسلاسة، لنكون قادرين على تحقيق قيمة طويلة الأمد لجميع المعنيين .«من جانبه، قال جيفري إميلت، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة «جنرال إلكتريك»: «نحن على ثقة بأن) BHGE) قادرة على مساعدة العملاء في رفع الإنتاجية خلال أي دورة اقتصادية، لا سيما في المرحلة الراهنة. وسيكون التركيز على تسريع قدرة الشركة على توسعة نطاق استخدام الحلول الرقمية بأسلوب لم يشهده العملاء في قطاع النفط والغاز من قبل.« وتابع إميلت: «يمهد استكمال هذه الصفقة لمرحلة جديدة في القطاع، وأنا فخور للغاية بما أبداه فريق العمل من التزام مما أثمر الانتهاء من عملية الاندماج خلال وتفانٍ ثمانية أشهر فقط.«

هل تترك «أوبك» شركات النفط الصخري تحفر قبورها؟ بقاء الأسعار في حدود 45 إلى 55 دولاراً يجعل الإنتاج مرناً جداً

نشرت وكالة «بلومبيرغ» قبل أسبوعين تقريراً تحت عنوان «منتجو النفط الصخري في أميركا يحفرون حفرتهم بيدهم»... وفي يوم 30 يونيو (حزيران) الماضي كتب محلل يحمل تقريباً العنوان نفسه. وتعيد هذه العناوين إلى الأذهان المثل العربي «من حفر حفرة لأخيه وقع فيها»، إلا أن هذه الحفر قد السوق في «رويترز» جون كيمب مقالاً تتحول إلى قبور مع الوقت .إذ يبدو واضحاً أن هناك شبه إجماع في الصناعة على أن الزيادة في الحفر في الولايات المتحدة أكثر من اللازم، وأن الحفارات التي تحفر بحثا عن النفط تدريجياً ستحفر قبور للشركات التي تحفر هناك؛ لأن الأسعار ستتجه للهبوط مع كل زيادة في الحفارات لتهبط، إلى تحت 40 دولارا، وهذا حد لا يحقق لها أي ربحية ولا يسمح لها بمواصلة الحفر .من الصعب تصور حدوث هذا السيناريو المأساوي؛ لأن الهدف من الاتفاق المنعقد بين أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجين آخرين من خارج المنظمة - تقودهم روسيا - العام الماضي على خفض الإنتاج 8.1 مليون برميل يوميا لتقليص تخمة مخزونات الخام ودعم الأسعار؛ وإن كان بعض وزراء «أوبك» يقولون دائماً إن الأسعار ليست هدفاً من الاتفاق .وبافتراض أن الأسعار هبطت تحت مستوى 40 دولاراً وظلت هكذا لفترة طويلة فماذا سيحدث؟ سيخرج جزء كبير من الحفارات من السوق، وتعود الأسعار للصعود مجدداً؛ ومن ثم يعود كل هؤلاء مجدداً للإنتاج كما عادوا منذ نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي تدريجياً عندما عقدت «أوبك» اتفاقها وزادوا الحفارات بنحو الضعف، لتصل حتى الأسبوع الماضي إلى 745 حفارة تنقب عن النفط فقط * .على من يقع اللوم؟ من السهل جداً إلقاء اللوم على منتجو النفط الصخري باعتبارهم أحد عوامل اضطراب السوق النفطية، وبخاصة أن الإنتاج الأميركي وصل إلى 08.9 مليون برميل يومياً في أبريل (نيسان) الماضي، رغم انخفاض قليل في الإنتاج من الحقول البحرية في خليج المكسيك، في الوقت الذي تواصل فيه النمو من الحقول البرية، وبخاصة في حوض البريميان، أحد أكبر الأحواض الجيولوجية المنتجة للنفط الصخري .لكن في حقيقة الأمر، أن مسألة «حفر الحفرة» أصبحت مشتركة بين الجميع في السوق. فمنذ نوفمبر عام 2014 وحتى سبتمبر (أيلول) 2016 ،و«أوبك» تحفر حفرا للمنتجين من خارجها، الذين يأتي من بينهم منتجو النفط الصخري، إضافة إلى منتجي النفط الثقيل الكندي... وأولئك الذين يحفرون في المياه العميقة في كل مكان .وتركت «أوبك» الأسعار تهبط إلى حد يخرج الجميع من المنافسة وتبقى السوق حكراً على المنتجين الأقوياء الفاعلين. وبالطبع، حاول المنتجون في أميركا الشمالية إثبات قوتهم أمام «أوبك»، واستخدم هؤلاء كل الحيل الفنية والإنتاجية من تخفيض نفقات لحفر آبار غير مكتملة للبقاء في السوق، وارتفع الإنتاج ليصل إلى ذروته في مارس)آذار) 2015 عند 627.9 مليون برميل يومياً، بحسب أرقام إدارة معلومات الطاقة الأميركية، ثم عاد الإنتاج ليهبط بعد ذلك حتى وصل إلى 567.8 مليون برميل يومياً في سبتمبر .ورغم أن الشركات المنتجة هناك خاصة، فإنها تتلقى دعماً سياسيا من الحكومة سواء السابقة تحت إدارة باراك أوباما، أو الحالية تحت إدارة دونالد ترمب. وترى الحكومة الأميركية، أن هذه الشركات هي «أمل أميركا» من أجل تحقيق حلمها بالاستقلال عن «أوبك .«وبالنسبة لمصارف «وول ستريت»، فإن هذه الشركات كانت بمثابة «خيل رهان» عندما كانت أسعار النفط 100 دولار؛ ولهذا دعمتها وأقرضتها حتى الثمالة. كل هذه العوامل الفنية والسياسية والمالية جعلت النفط الصخري مرناً ومستعصياً مقارنة بالمنتجين الآخرين التقليديين وغير التقليديين * .استراتيجية «أوبك «وبالعودة للمثل العربي، فإن «أوبك» نفسها حفرت للباقين حفرة وقعت فيها، ولم تكن «أوبك» لتقع في الحفرة لولا أنها زادت فيها وأصبحت كبيرة لدرجة ابتلعت دول «أوبك «نفسها، حيث تدهورت الميزانيات لكل المنتجين في العالم وللشركات الدولية؛ وهذا ما جعل ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان يحاول مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ردم الحفرة وإعادة الاستقرار للسوق .وعادت الشركات النفطية الأميركية الآن إلى التوسع في الحفر، ومن المتوقع أن تحفر المزيد من الحفر ليصل الإنتاج الأميركي في العام المقبل إلى أكثر من 10 ملايين برميل يومياً، بحسب توقعات إدارة معلومات الطاقة الأميركية؛ وهذا الأمر سيجعل من مهمة «أوبك» لموازنة السوق أمراً صعباً، حيث إن أي خفض من جانب «أوبك» سيتم

تعويضه من جانب منتجي النفط الصخري .ويرى مصرف «بنك أوف أميركا» في تقرير صادر يوم 28 يونيو، أن النفط الصخري أصبح مرناً جداً مع بقاء النفط في حزمة سعرية بين 45 إلى 55 دولاراً، بمعنى أن كل دولار زيادة أو نقصان في سعر البرميل في هذه الحزمة يزيد الإنتاج أو يخفضه بنسبة 100 ألف برميل يومياً .ولهذا؛ يرى المصرف أن النمو في إنتاج النفط الصخري عند سعر 45 دولارا سيكون بنحو 200 ألف برميل يومياً، ولكنه سيكون عند مستوى 1.1 مليون برميل يومياً عند مستوى 55 دولارا .وبقاء أسعار النفط بين 45 دولارا إلى 50 دولارا مع استمرار نمو الطلب كما هو الحال الآن، واستمرار اتفاق تخفيض إنتاج «أوبك» وخارجها، سيحقق التوازن المطلوب في السوق وسيدفع أسعار النفط إلى وضعية الـ«باكورديشين»، وقد يصل هذا ما بين 3 إلى 7 دولارات؛ وهو ما سيجعل تخزين النفط غير مربح؛ لأن شح الإمدادات على المدى القريب أعلى منها على المدى البعيد * .التحديات للطرفين ولكن التحدي الكبير بالنسبة لـ«أوبك» وباقي المنتجين هو المحافظة على هذه الحزمة السعرية والقبول بها، وهذا أمر صعب حالياً لأن الميزانيات مبنية على أسعار أعلى من هذا لكي تتوازن. فعلى سبيل المثال، روسيا ستحتاج إلى سعر تعادل للميزانية ما بين 60 و65 دولارا هذا العام لكي توازن ميزانيتها، وما بين 50 و55 دولاراً في العام المقبل، والأمر ليس بأفضل في «أوبك .«ويبقى التحدي لشركات النفط الصخري هو ضبط إنتاجهم بما يتناسب مع الطلب، وليس مع احتياجاتهم المالية فقط؛ لأن غالبية كبريات شركات النفط الصخري لم تحقق أرباحاً في الربع الأول، وحتى الذين حققوا أرباح مثل «كونتنتال ريسورسز»، فقد حققته على استحياء. في الوقت الذي انتعشت فيه شركات النفط الدولية وحققت أرباحاً كبيرة .وسيكون الوضع أسوأ في الأشهر المقبلة لشركات النفط الصخري، وبخاصة أن استراتيجية التحوط للشركات من خلال بيع إنتاجها للعام المقبل بأسعار أعلى الآن، بدأت في التراجع كما يظهر «بنك أوف أميركا .« ولا يوجد حيلة للشركات الأميركية سوى ضبط النفس، كما يقول هارولد هام، رئيس كونتنتال ريسورسز، وهذه لا تكفي؛ إذ إن الشركات مستمرة في الإنتاج رغم خسائرها في ظل غياب تشريعات صارمة لهم. ولا يوجد حيلة لـ«أوبك» سوى الحفاظ على وحدتها والقبول بأسعار تضبط منتجي النفط الصخري؛ لأن السوق عانت كثيراً من الحفر التي تم حفرها في آخر سنتين من قبل الطرفين.

- **الشرق – الاربعاء 05.07.2017**
  - لجنة الأشغال تابعت الانزلاقات في كفرنبرخ واستبدال قوارير الغاز

التفاصيل:

لجنة الأشغال تابعت الانزلاقات في كفرنبرخ واستبدال قوارير الغاز

عقدت لجنة الاشغال العامة والنقل والطاقة والمياه، جلسة امس في المجلس النيابي برئاسة النائب محمد قباني وفي حضور مقرر اللجنة النائب خضر حبيب والنواب جوزف معلوف، عاصم قانصوه، علي عمار، محمد الحجار، نبيل نقولا، حكمت ديب، خالد زهرمان، كاظم الخير.

وحضر أيضا: مستشار وزير الطاقة والمياه خالد نخله، المديرة العامة للنفط اورور فغالي، المدير العام للطرق والمباني في وزارة الاشغال العامة طانيوس بولس، المدير العام للهيئة للعليا للاغاثة اللواء محمد خير، ممثل المجلس الوطني للبحوث العلمية شادي عبدالله، ممثل معهد البحوث

العلمية انطوان فيصل، ممثل تجمع شركات النفط محمد الحلبي، نقيب موزعي الغاز المنزلي جان حاتم، امين سر النقابة عبد الهادي العبيدي، رؤساء بليديات وخبراء.
إثر الجلسة قال قباني: «بداية أشكر زملائي في اللجنة على الدرع التي قدموها لي والتي تستحقها لجنة الأشغال ككل.
بحثنا اليوم موضوعي الانزلاقات في كفرنبرخ واستبدال قوارير الغاز وأصدرنا التوصيات التالية:

أولا: الإسراع في بت اقتراح قانون انشاء هيئة إدارة مخاطر الكوارث، كونها الحل الجذري لكل المشاكل المتعلقة بالكوارث الطبيعية.

ثانيا: الطلب من التنظيم المدني وضع المناطق الخطرة (قيد الدرس) أي منع إعطاء التراخيص بالبناء عليها إلى حين اصدار الخرائط النهائية للمناطق المعرضة للمخاطر.

ثالثا: وضع اشارات تحذيرية بعدم الاقتراب من موقع الانزلاق ونشر التوصية اللازمة بين الأهالي بهذا الخصوص حفاظا على السلامة العامة.

رابعا: دراسة معالجة الانزلاق موجودة لدى الهيئة العليا للاغاثة مع الكلفة التقديرية وجاهزة للتنفيذ (وضع آلية التنفيذ).

كذلك علمنا بعمل البلدية حاليا لاستحداث شبكة صرف صحي ووصلها مع شبكات صرف صحي خلف الانزلاقات.
وبالنسبة الى موضوع استبدال قوارير الغاز، حيث تم حتى الآن استبدال 950 ألف قارورة من أصل حوالي 5 ملايين، تم الطلب من وزارة الطاقة والمياه - المديرية العامة للنفط تسليم اللجنة النيابية التقرير الموقت (PWC) عن سير الاستبدال وتلف القوارير».

- **الحياة – الاربعاء 05.07.2017**
  - روسيا لا تستبعد احتمال ارتفاع أسعار النفط
  - كندا تأمر بمصادرة شحنة نفط من كردستان العراق

التفاصيل:

روسيا لا تستبعد احتمال ارتفاع أسعار النفط
لم يستبعد وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك، احتمال «ارتفاع أسعار النفط العالمية في النصف الثاني من هذه السنة». ورأى في تصريح نقلته وكالة «انترفاكس» للأنباء، أن الطلب في أسواق النفط «سيزيد في الربع
الثالث من السنة». وتوقع عقد اجتماع منفصل مع نظيره السعودي خالد الفالح.
وزادت صادرات منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) من النفط الخام للشهر الثاني على التوالي في حزيران (يونيو) الماضي، ما يرجع في الأساس إلى زيادة الشحنات من الأعضاء الأفارقة في المنظمة، بحسب «تومسون رويترز أويل ريسيرش». وصدرت «أوبك» بما في ذلك العضو الجديد

غينيا الاستوائية، 25.92 مليون برميل يومياً بزيادة 450 ألفاً عن مستوى أيار (مايو) الماضي، وبزيادة 1.90 مليون برميل يومياً مقارنة بالفترة ذاتها قبل عام.
وازدادت صادرات نيجيريا وليبيا والسعودية نحو 1.1 مليون برميل يومياً عن الشهر السابق، لتعوض انخفاض الصادرات من الإمارات وإيران والجزائر.
وأظهر التقرير الصادر عن «تومسون رويترز أويل ريسيرش» هذا الشهر، والمستندة حساباته إلى تتبع تدفقات النفط الخام وبيانات الناقلات، أن شحنات النفط الخام من الإمارات «تدنّت 340 ألف برميل يومياً من مستواها في أيار، إلى 2.57 مليون برميل يومياً ما يعود ربما إلى أسعار أكثر تنافسية من بقية منتجي الخليج. وكانت صادرات الإمارات الشهر الماضي الأقل منذ تشرين الأول (أكتوبر) 2016.
وأوضح التقرير أن قطر «لم تواجه صعوبة في إبقاء صادراتها من النفط الخام عند مستويات مماثلة لتلك المسجلة في أيار. وشحنت 630 ألف برميل يومياً من الخام الشهر الماضي، بزيادة 20 ألف برميل يومياً عن الشهر السابق. واستقرت صادرات المكثفات عند 316 ألف برميل يومياً.
وصدّرت نيجيريا 2.22 مليون برميل يومياً في حزيران الماضي، وهو أعلى مستوى منذ كانون الأول (ديسمبر) 2015 وبزيادة 410 آلاف برميل يومياً على أساس شهري. وارتفعت صادرات ليبيا إلى أعلى مستوى في أربع سنوات الشهر الماضي، متجاوزة 730 ألف برميل يومياً، أي بارتفاع 140 ألف برميل يومياً عن مستويات أيار.
وسجلت صادرات النفط السعودي زيادة لتصل إلى 7.47 مليون برميل يومياً الشهر الماضي، بعد نزول الصادرات على مدى شهرين دون سبعة ملايين برميل يومياً. ودعمت مشتريات من آسيا زيادة الشحنات من المملكة.
وارتفعت صادرات الخام العراقي 34 ألف برميل يومياً على أساس شهري إلى 3.53 مليون برميل يومياً.
وتراجعت صادرات إيران بعدما زادت إلى أعلى مستوى في ثلاثة أشهر في أيار. وصدرت 2.18 مليون برميل يومياً بانخفاض 138 ألف برميل يومياً مقارنة بأيار.
وفي الأسواق، تدنى سعر النفط في التعاملات الآسيوية أمس، بعدما سجل موجة صعود استمرت ثمانية أيام، وسط دلائل على فقدان الزيادة المستمرة في إنتاج الخام في الولايات المتحدة زخمها. ونزل سعر مزيج «برنت» 13 سنتاً أو ما يوازي 0.3 في المئة إلى 49.55 دولار للبرميل، وسعر خام غرب تكساس الوسيط الأميركي تسعة سنتات أو ما يعادل 0.2 في المئة إلى 46.98 دولار للبرميل. ويأتي الهبوط بعد تعافي الخامين بنحو 12 في المئة من المستويات المتدنية الأخيرة في 21 من الشهر الماضي.
ولاحظ متعاملون إقدام متعاملين كثر على تسوية مراكز قبل عطلة عيد الاستقلال في الولايات المتحدة أمس في الرابع من هذا الشهر، بينما واجه مزيج «برنت» مقاومة فنية مع اقترابه من مستوى 50 دولاراً للبرميل.
وفي قطر، حُدد بأثر رجعي سعر البيع الرسمي لشحنات حزيران من خامها البحري عند 45.85 دولار للبرميل، بانخفاض 4.20 دولار للبرميل عن الشهر السابق، بحسب ما ذكر مصدران تجاريان، وهو أدنى مستوى منذ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.
ويجعل ذلك الفارق بين سعر البيع الرسمي للخام البحري القطري 0.62 دولار دون خام دبي، بانخفاض 13 سنتاً عن الشهر السابق.
وحددت قطر أيضاً سعر البيع الرسمي للخام البري في حزيران عند 46.50 دولار للبرميل بتراجع 4.15 دولار عن الشهر السابق. وهبط الفارق بينه وبين خام دبي ثمانية سنتات إلى ثلاثة سنتات للبرميل في حزيران.
إلى ذلك، أعلن الرئيس التنفيذي لـ «قطر للبترول» سعد الكعبي، أن قطر «تخطط لزيادة إنتاج الغاز من حقل الشمال، لرفع الإنتاج من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 30 في المئة». وأوضح الكعبي في مؤتمر صحافي في الدوحة أن إنتاج قطر من الغاز المسال «سيرتفع إلى 100 مليون طن من

77 مليون طن سنوياً». وقال «حالما يكتمل المشروع في غضون خمس إلى سبع سنوات من الآن، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع إنتاج قطر إلى نحو ستة ملايين برميل من المكافئ النفطي يومياً».
وفي البرازيل، أظهرت بيانات وزارة التجارة، أن صادرات البرازيل من النفط الخام «صعدت بنسبة 67 في المئة في حزيران مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي لتصل إلى 6.195 مليون طن. ومقارنة بالشهر السابق، قفزت الصادرات في حزيران بنسبة 75 في المئة. ويقترب الرقم بشدة من أعلى مستوى مسجل في شباط (فبراير) الماضي، والبالغ 6.23 مليون طن.

كندا تأمر بمصادرة شحنة نفط من كردستان العراق

أظهرت وثائق قضائية أن المحكمة الاتحادية في كندا أمرت بمصادرة شحنة من النفط الخام حجمها 721 ألفاً و 915 برميلاً باعها إقليم كردستان العراق على متن الناقلة «نيفرلاند» بطلب من وزارة النفط العراقية.
وكانت وزارة النفط العراقية أقامت دعوى ضد مؤسسة «فيتول» لتجارة السلع وفروع لها من بينها «مانسيل ليمتد»، المستأجرة للناقلة، و«فينافال سبا دي نافيغسيون» المالكة للناقلة، للمطالبة بمبلغ قدره 32.5 مليون دولار.
ويزعم العراق أن الشحنة اختلستها حكومة اقليم كردستان بطريقة غير مشروعة وباعتها إلى «فيتول»، ليجري تحميلها على «نيفرلاند». وامتنعت فيتول عن التعقيب.
ويعتبر الأمر الذي أصدرته المحكمة، والمؤرخ في 29 حزيران (يونيو) الماضي، أحدث خطوة في معركة مستمرة منذ وقت طويل بين الحكومة الاتحادية في العراق وحكومة اقليم كردستان في شأن من له الحق في تصدير وتسويق الخام المستخرج من المنطقة شبه المستقلة.
ووفقا للوثائق المقدمة للمحكمة، فإن «نيفرلاند» جرى تحميلها بشحنة النفط في ميناء جيهان التركي، وتظهر أحدث بيانات لخدمة رويترز لرصد السفن أن الناقلة كانت قبالة ساحل مقاطعة نوفا سكوتيا في شمال غربي المحيط الأطلسي.
وفي دعواها، قالت وزارة النفط العراقية إنها «أخطرت فيتول قبل شرائها الشحنة بأن أي شراء للخام من حكومة اقليم كردستان سينتهك حقوق الشعب العراقي». وتزعم الوثائق المقدمة للمحكمة أن «فيتول» مضت قدماً واشترت الخام ورفضت مطالب لتفريغ الشحنة إلى سيطرة وزارة النفط العراقية.

- **جريدة الجريدة – الاربعاء 05.07.2017**
  - برميل النفط الكويتي يرتفع 50 سنتاً ليبلغ 46.60 دولار
  - كندا تصادر شحنة نفط من كردستان العراق على متن ناقلة

التفاصيل:

برميل النفط الكويتي يرتفع 50 سنتاً ليبلغ 46.60 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 50 سنتاً في تداولات أمس ليبلغ 46.60 دولار أمريكي مقابل 46.10 دولار للبرميل في تداولات الاثنين الماضي وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية تذبذبت أسعار النفط بين الهبوط والصعود أمس الثلاثاء بفعل علامات أولية على أن الزيادة المستمرة في انتاج الخام الأمريكي ربما تتباطأ.
وانخفض سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 7 سنتات ليصل عند التسوية إلى مستوى 49.61 دولار في حين ارتفع سعر برميل نفط خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط سنتاً واحداً ليصل إلى مستوى 47.08 دولار.

كندا تصادر شحنة نفط من كردستان العراق على متن ناقلة
أظهرت وثائق قضائية أن المحكمة الاتحادية في كندا أمرت بمصادرة شحنة من النفط الخام حجمها 721915 برميلا باعها اقليم كردستان العراق على متن الناقلة "نيفرلاند" بطلب من وزارة النفط العراقية.
وكانت وزارة النفط العراقية قد أقامت دعوى ضد مؤسسة فيتول لتجارة السلع وفروع لها من بينها مانسيل ليمتد، المستأجرة للناقلة، وفينافال سبا دي نافيجسيون المالكة للناقلة للمطالبة بمبلغ قدره 32.5 مليون دولار.
ويزعم العراق أن الشحنة اختلستها حكومة اقليم كردستان بطريقة غير مشروعة وباعتها إلى فيتول ليجري تحميلها على "نيفرلاند". وامتنعت فيتول عن التعقيب.
والأمر الذي أصدرته المحكمة، والمؤرخ في 29 يونيو، هو أحدث خطوة في معركة مستمرة منذ وقت طويل بين الحكومة الاتحادية في العراق وحكومة اقليم كردستان بشأن من له الحق في تصدير وتسويق الخام المستخرج من المنطقة شبه المستقلة.
ووفقا للوثائق المقدمة للمحكمة فإن "نيفرلاند" جرى تحميلها بشحنة النفط في ميناء جيهان التركي وتظهر أحدث بيانات لخدمة رويترز لرصد السفن أن الناقلة كانت قبالة ساحل مقاطعة نوفا سكوتيا في شمال غرب المحيط الأطلسي.
وفي دعواها قالت وزارة النفط العراقية إنها أخطرت فيتول قبل شرائها الشحنة بأن أي شراء للخام من حكومة اقليم كردستان سينتهك حقوق الشعب العراقي.
وتزعم الوثائق المقدمة للمحكمة أن فيتول مضت قدما واشترت الخام ورفضت مطالب لتفريغ الشحنة إلى سيطرة وزارة النفط العراقية.

- **صحيفة الاقتصادية – الاربعاء 05.07.2017**
  - خام برنت يظل دون 50 دولارا مع ارتفاع إنتاج أوبك مجددا
  - أسعار النفط تلامس 50 دولارا .. وصادرات السعودية فوق 7.4 مليون برميل

التفاصيل:

خام برنت يظل دون 50 دولارا مع ارتفاع إنتاج أوبك مجددا
ظل خام القياس العالمي مزيج برنت دون 50 دولارا للبرميل اليوم الأربعاء متأثرا بضغوط من زيادة أخرى في إمدادات أوبك على الرغم من تعهد المنظمة بخفض الإنتاج لكن التوترات السياسية التي تشهدها شبه الجزيرة الكورية والشرق الأوسط حدت من الخسائر.

وبحلول الساعة 0651 بتوقيت جرينتش بلغت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 49.60 دولار للبرميل دون تغير يذكر عن الإغلاق السابق.
وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي ستة سنتات إلى 47.02 دولار للبرميل.
وعلى الرغم من الانخفاضات ارتفع العقدان نحو 12 بالمئة عن المستويات المنخفضة التي سجلاها في 21 يونيو حزيران وإن كانت أسعار الخام ما زالت دون مستوى 50 دولارا للبرميل.
وزادت صادرات النفط من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) للشهر الثاني في يونيو حزيران بحسب تومسون رويترز أويل ريسيرش على الرغم من تعهد المنظمة بخفض الإنتاج في الفترة بين يناير كانون الثاني من هذا العام ومارس آذار 2018 لدعم الأسعار.
وعلى الرغم من وفرة الإمدادات، يقول متعاملون إن الأسعار لم تتراجع أكثر بسبب تهديدات للأمن العالمي بعد اختبارات كوريا الشمالية المتكررة لصواريخ.

أسعار النفط تلامس 50 دولارا .. وصادرات السعودية فوق 7.4 مليون برميل

ذكر تقرير "أويل برايس" الدولي المتخصص في النفط، أن تراجع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري الزيتي الأسبوع الماضي قاد إلى ارتفاع جيد بـ2 في المائة، في أسعار النفط، كما أن إعلان "بيكر هيوز" أول انخفاض في منصات الولايات المتحدة النشطة خلال 24 أسبوعا جاء مفاجأة للسوق، وقاد إلى نمو الأسعار مرة أخرى.
ونقل التقرير عن محللين أن الجوانب المعنوية تلعب دورا واسع التأثير في السوق، مشيرا إلى انخفاض إنتاجي حدث في المكسيك بنحو 100 ألف برميل يوميا نتيجة العواصف الاستوائية وأنشطة الصيانة خلال الأسبوعين الماضيين، ما أدى إلى زيادة في الأسعار على مدى ثمانية أيام على التوالي.
ووصف التقرير العوامل التي تؤثر في السوق في المرحلة الراهنة، بأنها ذات طبيعة مؤقتة، خاصة الزيادة الحادة في إنتاج النفط في بعض دول "أوبك" المعفاة التي تم رصدها في حزيران (يونيو) الماضي، مبينا أن الزيادة المستمرة في الإنتاجين الليبي والنيجيري ستستمر بعض الوقت قبل تلاشي تأثيراتها في استقرار سوق النفط.
وتعافت أسعار عقود النفط من خسائرها الأولية واتجهت إلى الصعود أثناء التعاملات أمس، ليستقر خام القياس العالمي مزيج برنت قرب 50 دولارا للبرميل، بفعل علامات أولية على أن زيادة مستمرة في إنتاج الخام الأمريكي ربما تتباطأ.
وصعدت عقود برنت لأقرب استحقاق 22 سنتا أو 0.44 في المائة إلى 49.90 دولار للبرميل، فيما ارتفعت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 23 سنتا أو 0.49 في المائة إلى 47.30 دولار للبرميل. ويواصل برنت الصعود لتاسع جلسة على التوالي، وهي أطول سلسلة مكاسب منذ تموز (يوليو) 2009.
وفي هذا الإطار، قال لـ"الاقتصادية"، روبين نوبل مدير شركة أوكسيرا للاستشارات المالية، إن تخطي الإنتاج الليبي حاجز المليون برميل يوميا بعد سنوات من التعثر الواسع بسبب الأوضاع الأمنية، وأيضا ارتفاع صادرات النفط في البرازيل بنحو 67 في المائة، في حزيران (يونيو) الماضي، لا شك أنه يمثل ضغوطا كبيرة معرقلة لاتفاق خفض الإنتاج الذي تقوده "أوبك" بالتعاون مع روسيا وعشرة منتجين آخرين.
وشدد على أن عودة حالة التسابق الإنتاجي السابقة ليست في مصلحة السوق، وعلى بقية الدول التي تسارع في وتيرة الإنتاج بشكل واسع أن تهدئ تلك الوتيرة لمصلحة استقرار وتوازن السوق، وأن تمد يد العون والمساعدة لبقية المنتجين، حيث إن انتعاش الصناعة هو في مصلحة المنتجين والمستهلكين على السواء.

وأكد أن السوق خاضت عدة ارتفاعات متتالية في الأيام الماضية بتأثير من تقلص مفاجئ للإنتاج الأمريكي، ولكن ما لبثت أن عادت السوق مرة أخرى للانخفاضات تحت تأثير أنشطة المضاربة وصعود الدولار الأمريكي وتخمة المعروض، وكلها عوامل تكبح نمو الأسعار إلى المستوى الذي تتطلع له "أوبك" وبقية المنتجين.

من جانبه، أوضح لـ"الاقتصادية"، مفيد ماندرا نائب رئيس شركة "إل إم إف" النمساوية للطاقة، أن منظمة أوبك على الأرجح لم تحسم بعد قضية مدى احتياجها إلى تخفيضات إنتاجية أكبر، مشيرا إلى أن الدول الأعضاء ما زالت تتدارس الموقف، ولكن من المتوقع أن يتم التوصل إلى القرار المناسب للمنتجين بعد اجتماع بطرسبرج نهاية الشهر الجاري.

وقال إن تحركات واتجاهات الأسعار خلال الشهر الجاري هي التي ستحدد خطوة المنتجين المقبلة، مشيرا إلى أن ارتفاع الأسعار خلال تموز (يوليو) قد يدفع "أوبك" وشركائها لاستبعاد قرار تعميق التخفيضات، والعكس صحيح، فإن استمرار نزيف الأسعار قد يكون دافعا للمنتجين لإعادة النظر في مستوى التخفيضات الحالية.

وذكر أن الانخفاض المفاجئ في الإنتاج الأمريكي وتقلص الحفارات خلال الأسبوع الماضي جدد الثقة برؤية "أوبك" لتطورات السوق، وقلل كثيرا من المخاوف التي أحاطت بتخمة المعروض خلال الفترة الماضية، وبالتحديد عقب مد العمل بتخفيضات الإنتاج لتسعة أشهر جديدة خلال الاجتماع الوزاري للمنتجين في فيينا أيار (مايو) الماضي.

من ناحيته، قال لـ"الاقتصادية"، لويس ديل باريو المحلل في مجموعة بوسطن المالية في إسبانيا، إن الجهود السعودية الروسية المشتركة تحاول السيطرة على العوامل السلبية في السوق، وزيادة قدرات المنتجين على الصمود، والتمسك بخفض الإنتاج، والتغلب على زيادات إنتاج الآخرين عبر هذه التخفيضات التي من المتوقع أن تؤتي ثمارها في النصف الثاني من العام الجاري.

وكانت أسعار النفط قد حققت الأسبوع الماضي ارتفاعا 7.4 في المائة، فى أول مكسب أسبوعي منذ منتصف أيار (مايو) الماضي، وبأكبر مكسب أسبوعي منذ أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) 2016، بفعل انخفاض الإنتاج في الولايات المتحدة.

ووجدت الأسعار دعما إضافيا من انخفاض منصات الحفر في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي للمرة الأولى في 24 أسبوعا، في أول رد فعل مباشر للشركات العاملة في منطقة حقول النفط الصخري في الولايات المتحدة، على تفاقم خسائر أسعار النفط في الأسواق العالمية أخيرا، حيث تعتبر تكلفة إنتاج النفط الصخري الأعلى عالميا مقارنة بتكلفة الإنتاج في منطقة الخليج العربي وروسيا.

وظلت تداولات أمس، ضمن نطاق محدود، مع إقدام الكثير من المتعاملين على تسوية مراكز قبل عطلة يوم الاستقلال في الولايات المتحدة.

وبحسب بيانات أولية في أسواق الطاقة، ارتفع إنتاج "أوبك" بمقدار 210 آلاف برميل في حزيران (يونيو) إلى 32.54 مليون برميل يوميا، في ثاني ارتفاع شهري على التوالي، وتعود هذه الزيادة إلى تسارع الإنتاج في ليبيا ونيجيريا، مع زيادة إنتاج السعودية بنحو 90 ألف برميل يوميا.

وفي العراق، قال وزير النفط جبار اللعيبي إن بلاده ستستمر في الإنفاق الاستثماري على حقول النفط حتى لو تفاقمت أسعار النفط أكثر من ذلك.

وارتفعت سلة خام أوبك، وسجل سعرها 46.89 دولار للبرميل أمس الأول، مقابل 45.63 دولار للبرميل فى اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" أمس، إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق سادس ارتفاع له على التوالي، وأن السلة كسبت أكثر من دولار واحد مقارنة بآخر تعاملات حزيران (يونيو) الماضي، التي سجلت فيها 45.63 دولار للبرميل.

- **The Daily Star – Wednesday 05.07.2017**
  - Qatar raises gas capacity as Gulf crisis threatens economy

Details:

Qatar raises gas capacity as Gulf crisis threatens economy

DOHA: Qatar announced Tuesday it planned to raise liquefied natural gas capacity by 30 percent in an apparent show of strength in its dispute with Gulf neighbors who have imposed political and economic sanctions on Doha. The unexpected move came as Qatar appears to be preparing itself for greater economic independence should the dispute with Saudi Arabia, the United Arab Emirates, Egypt and Bahrain become protracted. Its immediate effect will be to worsen a glut on the LNG market where Australia, the United States and Russia vie.

The Gulf states and Egypt have severed diplomatic and transport ties with Doha, accusing it of supporting terrorism and courting regional rival Iran. Qatar denies the accusation.

The Arab states, who have presented Doha with a list of demands, meet Wednesday to discuss how to end the crisis; or they could impose more sanctions, which may include asking trade partners to pick a side in the rift.

Qatar Petroleum's chief executive said the firm would increase gas production from its giant North Field, which it shares with Iran, by 20 percent after new gas development. In April, Qatar lifted a self-imposed ban on development of the North Field, the world's biggest natural gas field, and announced a new project to develop its southern section, increasing output in five to seven years.

That new project will raise Qatar's total LNG production capacity by 30 percent to 100 million tons from 77 million tons per year, CEO Saad al-Kaabi told a news conference. "Once completed ... this project will raise the production of the state of Qatar to about 6 million barrels of oil equivalent per day," Kaabi said.

With such low production costs and LNG facilities closer to buyers in Europe and Asia, the Qatari move means U.S. producers could struggle to sell their LNG competitively and projects still needing finance could struggle to find investors.

So far only Cheniere exports U.S. LNG, but there are project proposals with a total capacity of some 150 million tons per year.

Energy sales have driven Qatar's rapid rise as a regional player, with vast infrastructure projects and widening diplomatic influence as well as a role in the Syrian conflict that is viewed with suspicion by Gulf neighbors. German Foreign Minister Sigmar Gabriel said in Jeddah the standoff between Qatar and its Arab neighbors would best be solved by an agreement across the region to prevent the financing of terrorism.

"We all know that [this support] is not organized by states, but often by private persons," he added. "But we must somehow succeed in ending support in the region for extremist and terrorist organizations."

The glut has already driven down prices. Asian spot LNG prices LNG-AS have fallen more than 40 percent this year to $5.50 per mmBtu and by 70 percent from peaks in 2014.

So far, the majority of LNG is supplied via long-term contracts between producers and users, which allow little flexibility and in many cases also prevent importers from reselling cargoes. With supplies far outpacing demand, analysts expect more and more LNG to be freely traded.

Many producers have already started to offer contracts without resale or destination restrictions.

The political dispute started on June 5, roiling LNG trade and causing at least one tanker to change course and U.K. gas prices to spike.

Kaabi said the company's operations would not be affected by the diplomatic crisis or sanctions.

"Qatar Petroleum will continue working. ... If some companies decide they don't want to work with QP that's their choice. We will find other foreign companies to work with," he said.

Analysts said the move to boost production was partly to do with added competition in the LNG market, mainly from Australia, the United States and Russia.

"It is also to do with Iran now set to increase production on the South Pars field, which means they can up production from their side of the field [North Field] without destabilizing the geology of the field," said Oliver Sanderson, gas analyst at Thomson Reuters.

Some experts say that, while the Gulf states accuse Qatar of cooperating too closely with Iran, their sanctions could push it to cooperate with Tehran more on the gas production and exports from the shared field.

"Qatar needs the support of Iran now more than any time before. I don't believe it would be possible for Qatar to increase production without the cooperation with Iran, if in the long term the [political] situation stayed same as now," said Reza Mostafavi Tabatabaei, president of London-based ENEXD, a firm involved in oil and gas equipment in the Middle East.

"Also, major [oil] companies may be asked to choose between working in Qatar or Saudi/UAE and Egypt, otherwise there be sanctions against them. That's why I don't think that developing this project by Qatar now will be as easy as before, politically not financially," he added.

Qatar Petroleum's Kaabi said there is no cooperation with Iran on any project in the North Field, but the countries have a joint committee that meets every year to discuss development of the field. He added that the company would be looking for international partners, declining to say when a tender would be issued.

Qatargas, the largest LNG-producing company in the world, and RasGas also operate projects on the North Field. While QP owns a majority stake, firms including Total, Mitsui & Co. and ConocoPhillips also possess small stakeholdings. RasGas is a 70-30 percent joint venture between QP and ExxonMobil.

"Qatar has one of the lowest LNG production costs in the world. It has followed an astute policy of maximizing value from market prices around the world," said Ajay Singh, special advisor at Japan Petroleum Exploration Co. and former gas executive at Shell. "For Qatar, LNG is everything."

- **L'Orient Le Jour – Mercredi 05.07.2017**
  - Pars-Sud : Total paraphe son grand retour en Iran
  - Le Qatar montre ses muscles avec un vaste projet gazier

Details:

Pars-Sud : Total paraphe son grand retour en Iran

Poignée de main entre le président iranien Hassan Rohani (à droite) et Patrick Pouyanne, PDG de Total (à gauche), après la signature d'un accord gazier de 4,8 milliards de dollars avec Téhéran, en vue de développer la phase 11 de Pars-Sud, le plus grand gisement de gaz naturel au monde.
Le groupe français Total, à la tête d'un consortium international, a signé hier un accord gazier de 4,8 milliards de dollars avec l'Iran, en vue de développer la phase 11 de Pars-Sud, le plus grand gisement de gaz naturel au monde.
Total devient ainsi la première grande compagnie occidentale du secteur des hydrocarbures à revenir en Iran depuis la levée partielle des sanctions internationales en janvier 2016, en vertu de l'accord nucléaire signé en 2015 avec les grandes puissances, dont la France et les États-Unis. Cet accord a ouvert la porte aux investissements étrangers nécessaires à la relance de l'économie iranienne.
Total avait déjà joué un rôle majeur en Iran dans les années 2000 en développant avec succès les phases 2 et 3 de Pars-Sud, avant de quitter le pays après les sanctions prises à l'encontre de Téhéran. « Aujourd'hui est un jour historique pour Total, le jour où nous revenons en Iran », a déclaré le PDG du groupe Patrick Pouyanne lors de la signature de l'accord à Téhéran. « Nous sommes là pour construire des ponts et pas pour faire des murs, nous nous développons en Iran, au Qatar, aux Émirats, partout où nous pouvons le faire », a-t-il ajouté. « Nous n'oublierons jamais que Total a été le précurseur », a pour sa part lancé le ministre iranien du Pétrole, Bijan Namadar Zanganeh. Selon lui, l'industrie pétrolière a besoin de 200 milliards de dollars d'investissement sur les cinq prochaines années.
En vertu de l'accord, d'une durée de 20 ans, le consortium devra investir deux milliards de dollars (dont un milliard pour Total) pour la première phase de développement de la phase 11 de Pars-Sud. Elle verra le forage de 30 puits, la construction de deux plateformes et l'installation de deux lignes de connexion à des installations de traitement à terre déjà existantes.
Le gaz produit sera exclusivement réservé au marché intérieur iranien, en pleine croissance.

Le Qatar montre ses muscles avec un vaste projet gazier

Le patron de Qatar Petroleum, Saad al-Kaabi, annonçant hier son projet d'accroître la production de gaz du vaste gisement off-shore North Field. Naseem Zeitoon/Reuters.

L'émirat veut augmenter de 30 % sa production de GNL via une hausse de l'exploitation d'un gisement commun avec l'Iran.

Le Qatar a annoncé hier son intention d'augmenter de 30 % sa capacité de production de gaz naturel liquéfié (GNL) dans ce qui s'apparente à une démonstration de force en pleine crise avec ses voisins du Golfe.

Cette décision inattendue, qui intervient alors que l'Arabie saoudite et ses alliés doivent se réunir aujourd'hui au Caire pour évaluer la réponse du Qatar à leurs exigences d'un changement de cap dans sa politique (voir page 6), confirme la volonté de Doha de renforcer son indépendance économique.

Dans une conférence de presse à Doha, le patron du géant Qatar Petroleum (QP) Saad al-Kaabi a dévoilé son projet d'accroître la production de gaz du vaste gisement off-shore North Field, que le Qatar partage avec l'Iran. Le projet vise à faire passer la production nationale de GNL de 77 millions de tonnes à 100 millions de tonnes par an à l'horizon de 2024. « Ce nouveau projet va renforcer la position du Qatar », a déclaré M. Kaabi, ajoutant que son pays « restera pour longtemps leader mondial du secteur GNL ». Selon lui, le projet d'augmentation de la production se fera en partenariat avec des compagnies internationales.

En avril, QP avait annoncé son intention d'augmenter sa production de 10 % sur North Field. Le Qatar observait alors un moratoire depuis 2005 sur tout nouveau projet de développement du gisement dans l'attente des études sur les incidences à long terme d'une exploitation plus étendue. L'émirat a dépensé des centaines de milliards de dollars pour le développement de son gisement, M. Kaabi avait donc indiqué en avril qu'il était « grand temps » de lever ce moratoire.

« Nous savons ce que font les Iraniens »

Selon M. Kaabi, les activités de Qatar Petroleum ne seront pas affectées par la crise diplomatique actuelle. En cas de pression de l'Arabie saoudite et de ses alliés pour empêcher un tel partenariat, le Qatar procédera seul à l'augmentation de la production, a assuré le patron de QP. « S'il n'y a pas de compagnies prêtes à travailler avec nous, nous arriverons à (l'objectif de) 100 millions de tonnes », a-t-il affirmé.

Pour les experts, la décision de Doha est liée à celle de Téhéran, qui appelle ce vaste gisement gazier Pars-Sud. Lundi, l'Iran avait signé un accord de 4,8 milliards de dollars avec un consortium international conduit par le français Total pour développer une partie de ses ressources.

« Cela veut dire qu'ils peuvent augmenter la production de (North Field) sans déstabiliser la géologie du gisement », explique Oliver Sanderson, analyste à Thomson Reuters. Selon lui, cela pourrait même rapprocher les deux pays et inciter Doha à coopérer avec Téhéran.

De son côté, M. Kaabi a indiqué hier qu'il n'y avait pas de coopération avec l'Iran sur quelque projet que ce soit dans ce gisement, mais que les deux pays disposaient d'une commission conjointe qui se réunit chaque année pour évoquer la mise en valeur de North Field /Pars-Sud. « Nous savons ce que font les Iraniens et ils savent ce que nous faisons », a-t-il dit.

Cette décision du Qatar risque par ailleurs d'accentuer la saturation du marché du GNL sur lequel rivalisent déjà l'Australie, les États-Unis et la Russie. La majorité du GNL est aujourd'hui fournie via des contrats à long terme entre producteurs et utilisateurs qui offrent peu de souplesse et interdisent, dans la plupart des cas, aux importateurs de revendre leurs cargaisons. Mais avec une offre bien supérieure à la demande, les analystes s'attendent également à une libération progressive du marché.
Entre 1997 et 2014, le Qatar a tiré 125 milliards de dollars de ses exportations de GNL, estime l'Observatory of Economic Complexity, un site dédié au commerce international.

- **دار الخليج الاقتصادى – الاربعاء 05.07.2017**
  - انكماش قطاع النفط السعودي
  - »توتال» تستثمر ملياري دولار في البتروكيماويات بإيران
  - ارتفاع صادرات «أوبك» في يونيو - النفط يعزز مكاسبه ويستقر قرب 50 دولاراً للبرميل

التفاصيل:

انكماش قطاع النفط السعودي
استمر تحسن أحوال القطاع الخاص غير المنتج للنفط في السعودية في يونيو، إلا أن النمو فقد زخمه. حيث شهد كل من الطلبات الجديدة والإنتاج زيادة بأضعف معدلات في ثمانية أشهر، بينما تراجع نمو مستويات الشراء إلى أضعف مستوياته منذ بدء جمع البيانات. بالتزامن مع ذلك، كانت هناك زيادة متجددة في طلبات التصدير الجديدة. أما على صعيد الأسعار، فقد ارتفع تضخم التكاليف قليلاً عن المستوى القياسي الأدنى المسجل في شهر مايو .
وقالت خديجة حق «استقرّ متوسط مؤشر مديري المشتريات للنصف الأول عند 56.0 نقطة أي أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة.

»توتال» تستثمر ملياري دولار في البتروكيماويات بإيران
قال مسؤول إيراني، إن توتال توصلت مع طهران إلى اتفاق مبدئي لبناء ثلاثة مصانع لإنتاج البتروكيماويات في صفقة قد تشهد استثمار شركة النفط الفرنسية ما يصل إلى ملياري دولار.ونقل موقع معلومات وزارة النفط الإيرانية أمس عن العضو المنتدب لشركة البتروكيماويات الإيرانية قوله: «في المباحثات الأخيرة توصل الجانبان إلى اتفاق لبناء مصانع للبتروكيماويات بطاقة إجمالية 2.2 مليون طن.ووقعت توتال الفرنسية اتفاقا مع طهران أمس الاثنين، لتطوير المرحلة 11 من حقل بارس الجنوبي الإيراني، وهو أكبر حقل للغاز في العالم، لتصبح أول شركة غربية كبرى تستثمر في قطاع الطاقة هناك منذ رفع العقوبات التي كانت مفروضة على طهران.

ارتفاع صادرات «أوبك» في يونيو - النفط يعزز مكاسبه ويستقر قرب 50 دولاراً للبرميل
تعافت أسعار عقود النفط من خسائرها الأولية، وواصلت موجة الصعود خلال تعاملات أمس، ليستقر خام القياس العالمي مزيج برنت قرب 50 دولارا للبرميل بفعل علامات أولية على أن زيادة مستمرة في انتاج الخام الأمريكي ربما أنها تتباطأ.
و صعدت عقود برنت لأقرب استحقاق 12 سنتا أو 0.24 % إلى 49.80 دولار للبرميل، كما ارتفعت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 15 سنتا أو 0.32 % إلى 47.22 دولار للبرميل.
ويواصل برنت الصعود لتاسع جلسة على التوالي وهي أطول سلسلة مكاسب منذ يوليو تموز 2009.
قال متعاملون: إن الكثير من المتعاملين أقدموا على تسوية مراكز قبل عطلة عيد الاستقلال في الولايات المتحدة، أمس، بينما واجه مزيج برنت مقاومة فنية مع اقترابه من مستوى 50 دولاراً للبرميل .
وكانت قد عوّضت أسعار النفط خسائرها المبكرة، واستأنفت أطول موجة صعود، فيما يزيد على خمسة أعوام، ولامست أسعاره في المعاملات 50 دولاراً للبرميل.
ونقلت وكالة انترفاكس للأنباء عن وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك قوله، إنه يرى احتمالاً لزيادة أسعار النفط العالمية في النصف الثاني من العام.
وأضاف، أنه يعتقد أن الطلب في أسواق النفط سيزيد في الربع الثالث من 2017 حسبما ذكرت وكالة الإعلام الروسية التي نقلت عنه أيضاً قوله إنه لا يستبعد عقد اجتماع منفصل مع نظيره السعودي خالد الفالح .

ارتفاع الصادرات
ارتفعت صادرات منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) من النفط الخام للشهر الثاني على التوالي في يونيو/ حزيران ما يرجع في الأساس إلى زيادة الشحنات من الأعضاء الأفارقة في المنظمة.
وصدرت أوبك، بما في ذلك العضو الجديد غينيا الاستوائية، 25.92 مليون برميل يومياً بزيادة 450 ألف برميل يومياً عن مستوى مايو/ أيار وبارتفاع 1.90 مليون برميل يومياً مقارنة مع نفس الفترة قبل عام.
وزادت صادرات نيجيريا وليبيا والسعودية نحو 1.1 مليون برميل يومياً عن الشهر السابق؛ لتعوض انخفاض الصادرات من الإمارات وإيران والجزائر.
وأظهرت تقارير أن شحنات النفط الخام من الإمارات انخفضت 340 ألف برميل يومياً من مستواها في مايو/ أيار إلى 2.57 مليون برميل يومياً ما يرجع على الأرجح إلى أسعار أكثر تنافسية من بقية منتجي الخليج؛ حيث تعد صادرات الإمارات في يونيو/ حزيران هي الأقل منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2016.
وأوضح التقرير أن قطر لم تواجه صعوبة في إبقاء صادراتها من النفط الخام عند مستويات مماثلة لتلك المسجلة في مايو، رغم تصاعد الخلاف السياسي مع جيرانها الخليجيين. وشحنت قطر 630 ألف برميل يومياً من الخام في يونيو بزيادة 20 ألف برميل يومياً عن الشهر السابق. وظلت صادرات المكثفات دون تغير تقريباً عند 316 ألف برميل يومياً.
وصدرت نيجيريا 2.22 مليون برميل يومياً في يونيو/ حزيران وهو أعلى مستوى منذ ديسمبر/ كانون الأول 2015 وبزيادة 410 آلاف برميل يومياً على أساس شهري.
وارتفعت صادرات ليبيا إلى أعلى مستوى في أربع سنوات في يونيو لتتجاوز 730 ألف برميل يومياً، وبزيادة تبلغ 140 ألف برميل يومياً عن مستويات مايو/ أيار.
وزادت صادرات النفط السعودي إلى 7.47 مليون برميل يومياً في يونيو بعد نزول الصادرات على مدى شهرين دون سبعة ملايين برميل يومياً. ودعمت مشتريات من آسيا زيادة الشحنات من المملكة.

وارتفعت صادرات الخام العراقي 34 ألف برميل يومياً على أساس شهري إلى 3.53 مليون برميل يومياً.
وتراجعت صادرات إيران بعد أن زادت إلى أعلى مستوى في ثلاثة أشهر في الشهر السابق.
وصدرت البلاد 2.18 مليون برميل يومياً بانخفاض قدره 138 ألف برميل يومياً مقارنة مع مايو/ أيار.